



بيان صحفي

منتدى القاهرة للتغير المناخي

الفعالية الثالثة والعشرون

٢٠-٢١ مايو ٢٠١٤

" عشرون مليون طن من المخلفات الصلبة في مصر سنويا وتحديات إدارتها "

تنتج مصر على الصعيد المحلي عشرين مليون طن من المخلفات الصلبة سنويا، وهو ما يعني إنتاج مخلفات صلبة ما بما يعادل حجم الهرم الأكبر بالجيزة كل أربعين يوما. كما يزداد هذا الرقم بنسبة إثنين بالمائة في كل عام؛ وذلك وفقاً لأخر إحصائية لوزارة الدولة المصرية لشؤون البيئة.

ويتم جمع ما يقرب من خمسة وستين بالمائة من إجمالي تلك المخلفات بواسطة القطاع العام أو الخاص، في حين تتم إدارة عشرين بالمائة من تلك المخلفات فقط بطريقة مسؤولة أو يتم تدويرها. وتجدر الإشارة إلى أن للمخلفات بصفة عامة تأثير سلبي خطير على الصحة العامة والبيئة في مصر، حيث توجد تلك المخلفات في كل مكان متراكمة في الشوارع ومغلقة للقنوات وملوثة للهواء. وتبلغ التكلفة البيئية للإدارة السيئة للمخلفات ما يقرب من فاصل إثنين بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية، أي ما يربو على ثلاثمائة وستين مليون جنية مصري؛ وذلك وفقاً لأحدث دراسة للبنك الدولي أجريت في هذا الشأن.

ونظراً لكون المخلفات أحد أهم المصادر للانبعاثات الغازية الضارة المسببة للاحتباس الحراري؛ فإن القيام بعملية تدويرها وإعادة استخدامها في عمليات إنتاج السماد والغازات الحيوية سوف يؤدي بدوره إلى خفض الانبعاثات الضارة بصورة ملحوظة؛ كما أن المخلفات يكمن استخدامها كمصدر نظيف لإنتاج الطاقة. وفي خضم أزمة المخلفات الصلبة تلك تواجه مصر تحديات مؤسسية وفنية واقتصادية؛ ويشمل ذلك على غياب إطار عام لإدارة رشيدة ومتكاملة للمخلفات

الصلبة؛ فقد أقام منتدى القاهرة للتغير المناخي فعاليته الثالثة والعشرين تحت عنوان " عشرون مليون طن من المخلفات الصلبة سنويا في مصر وتحديات إدارتها"، حيث ناقش خبراء مصريون ودوليون أنسب الحلول والوسائل التي يمكن تطبيقها بغية الوصول إلى إدارة متكاملة للمخلفات الصلبة في جمهورية مصر العربية.

وقال السيد السفير/ كاي بوكمان، القائم بالأعمال بسفارة جمهورية ألمانيا بالقاهرة لدى إفتتاحه للفاعلية الثالثة والعشرين لمنتدى القاهرة للتغير المناخي: " الطبيعة لا تنتج مخلفات؛ بل هي شيء من إنتاج العنصر البشري". وأضاف سيادته إلى ذلك قوله: " أما إذا ما كانت هناك مخلفات طبيعية؛ فإنها تتحول من تلقاء نفسها وبسرعة إلى منتج أولي يتم إستخدامه في عمليات طبيعية أخرى؛ ولذا يمكن القول بأن الطبيعة هي التي تقوم بإعادة تدوير وإستخدام ما يتبقى من منتجاتها. ولكون الكرة الأرضية لا يتغير حجمها في حين تزداد أعداد البشر عليها بصورة مطردة، فإنه لم يعد بمقدونا الإستمرار في إنتاج المخلفات بمثل هذه الوتيرة المتسارعة".

وأما السيدة الدكتورة/ ليلي إسكندر، وزيرة الدولة المصرية لشؤون البيئة، فقد أكدت سيادتها في بداية مشاركتها بالمناقشات على أنه يجب تقديم العائد المادي المجزي وظروف العمل الآمنة والكريمة إلى كل العاملين في قطاع جمع القمامة" الزبالين"، لأن هذا القطاع قد عانى طويلا من كونه خارج الإطار الرسمي للدولة وعانى كذلك من سوء السمعة وعدم تقدير المجتمع له".

وقالت السيدة الوزيرة: " لقد كانت هناك اما يشبه الأسطورة بين متخذي القرار من السياسيين أنهم لا يجب أن يدفعوا مقابلا نظير جمع القمامة؛ لأن هناك أناس يرغبون في القيام بهذا العمل دونما مقابل مادي". وأضافت: " وفي الحقيقة لقد كانت هناك أسطورة تتداولها الدوائر الحكومية بأننا يجب أن نقوم ببيع القمامة إلى جامعيها" الزبالين. أما الإسطورة الأخرى فكانت أن كل من يعمل في هذا المجال أصبح بالضرورة معرض للأخطار المهنية الناجمة عن ذلك".

وقد أشارت السيدة الوزيرة وكذا السيد/ عزت نعيم المشارك معها بالحلقة النقاشية وهو في ذات الوقت مدير الجمعية الأهلية " روح الشباب" والتي تتخذ من منشية ناصر شرقي القاهرة مقرا لها؛ فقد أشارا إلى البرنامج الذي يتبعانه من أجل إكساب الشركات الصغيرة لجامعة القمامة الصفة الرسمية والذي يساعدهم في توقيع عقود رسمية مع محافظة الجيزة لتقديم خدماتهم لها في جمع القمامة، كما يتقدم خدمات أخرى في مناطق المحافظة مثل الدقي والعجزة وإمبابة من أجل لزيادة وعي السكان

وتزويدهم بأكياس القمامة لفصل المخلفات العضوية عن المخلفات الغير عضوية مما يسهل عملية إعادة التدوير ويخلق المزيد من النظام الصحي للعاملين بالمجال.

وقد شارك الدكتور / أحمد جابر ، رئيس مجلس إدارة شركة كيمونكس للإستشارات البيئية المتحدثين الرأي في ضرورة إيجاد حلول ملائمة لكل محافظة على حده وكذلك تغير كامل لثقافة المجتمع حول الطريقة التي ينظر بها إلى المخلفات. وأشار الدكتور أحمد جابر إلى ملاحظته لنقص خدمات جمع وتدوير القمامة في المناطق الريفية. وقدمت مؤسسة الدكتور جابر دراسات موسعة حول طرق تحويل المخلفات إلى طاقة. وقال الدكتور جابر إنه في حين تعد الأنظمة الأكثر تطوراً في هذه العملية غير ملائمة لبلد بظروف مصر كما أن تكلفتها عالية لدرجة استحالة تمويلها في الوقت الراهن؛ فإن هناك كم هائل من الأنظمة الأخرى التي تستخلص القيمة من المخلفات بدأً من مجرد التمزيق وإعادة بيع المواد القابلة للتدوير وصولاً إلى خلق ألياف تركيبية تستخدم في صناعة الملابس كما هو الحال في آسيا مما يساعد في خلق صناعات ودخول مادية ووظائف جديدة.

وإشتكى نعيم من أن جمعياته الأهلية والكثيرات من نظيراتها ما تزال تواجه عقبات بيروقراطية حكومية في تقنيين أوضاع ورش تدوير القمامة على الرغم من الحصول على الموافقات من العديد من الوزارات في الدولة. وقدر نعيم عدد العاملين في مجال جمع وتدوير القمامة بصورة مباشرة بحوالي مليون شخص، إضافة إلى ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين عامل بصورة غير مباشرة مما يمكن أن يقدم مردوداً إيجابياً على الإقتصاد القومي حال تقنين الأوضاع وتقديم يد العون إليهم.

واستطردت السيدة وزيرة الدولة لشؤون البيئة متسائلة: "إذا ما كان هؤلاء الناس يقدمون الكثير من أجل الحفاظ على كوكب الأرض؛ إذن فلماذا نقوم بكل ما في وسعنا بغية الحيلولة دون حصولهم على المواد التي يستخدمونها؟ لماذا لا يمكن هؤلاء من الإستثمار في بلدهم؟ ولماذا لا نوفر لهم الأراضي والبنى التحتية؟ ولماذا كل هذه السهولة في توفير الأراضي لبناء منتجعات سكنية فخمة ولماذا كل تلك الصعوبة في حصول الفقراء على الأراضي؟ إننا بذلك نمنع هؤلاء الناس من القيام بعمل ينفعهم ويعود بالنفع أيضاً على بلادهم".

أما الخبير الألماني بهيئة التعاون الدولي الألمانية الدكتور / جونتر فيهنبول، منسق برنامج الشراكة للهيئة في مصر فيرى أن سن وتطبيق قوانين صارمة شاملة على عقوبات ترغم المواطنين على التقليل من إنتاج المخلفات وتحفزهم على اتباع سلوكيات أفضل للتخلص من المخلفات سيكون شيئاً أكثر تأثير من محاولات إقناعهم بالحفاظ على البيئة. وقال الدكتور فيهنبول في ذات السياق: "تسهم المخلفات الصلبة

بحوالي ٢٨% في التغيرات المناخية حول العالم. كما أن الإدارة الرشيدة والمتكاملة للمخلفات الصلبة تخلق توازن إيجابي فيما يخص إنتاج الكربون". وهذا يعني في رأيه أن إعادة التدوير للمخلفات وإعادة الإستخدام وإنتاج الطاقة منها يمثل فرصة ليس فقد لتعويض الانبعاثات الضارة من ثاني أكسيد الكربون التي تنتج من المخلفات للعنصر البشري ولكنها أيضاً فرصة لترجيح الكفة في الإتحاد الآخر.

نبذة عن منتدى القاهرة للتغير المناخي:

منتدى القاهرة للتغير المناخي هو عبارة عن سلسلة من الفعاليات الشهرية التي ترمي إلي خلق آفاق لتبادل الخبرات ورفع وتنمية الوعي وتشجيع التعاون ما بين صانعي القرار السياسي ومجتمع الأعمال والمجتمع العلمي وكذا المجتمع المدني. وقد أطلقت مبادرة منتدى القاهرة للتغير المناخي في نوفمبر ٢٠١١ بالتعاون بين السفارة الألمانية ووزارة الدولة المصرية لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة وهيئة الألمانية للتبادل العلمي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي واللجنة المصرية الألمانية العليا المشتركة للطاقة المتجددة وفاعلية الطاقة وحماية البيئة.

ولمزيد من المعلومات رجاء الإتصال :

press@cairoclimatetalks.net
<http://www.cairoclimatetalks.net>